

Distr.
GENERAL

A/52/423
2 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٨٦ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت
في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها

تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٥ من قرارها ١٢٦/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والمعنون "السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها"، ونص فقرات منطوقه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

..."

١" - تؤكد من جديد حق جميع الأشخاص النازحين نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

٢" - تعرب عن الأمل في تعجيل عودة النازحين عن طريق الآلية التي اتفق عليها الطرفان في المادة الثانية عشرة من إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت؛

٣" - تؤيد، ريثما يتم ذلك، الجهود التي يبذلها المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية،

قدر المستطاع عمليا، على أساس طارئ وباعتبار ذلك تدبيرا مؤقتا، إلى الأشخاص الموجودين في المنطقة الذين هم حاليا نازحون وفي حاجة شديدة إلى المساعدة المستمرة نتيجة للقتال الذي نشب في حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وما بعدها؛

"٤ - تناشد بقوة جميع الحكومات والمنظمات والأفراد التبرع بسخاء من أجل الأغراض المذكورة أعلاه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية؛

"٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع المفوض العام، تقريراً إلى الجمعية العامة قبل افتتاح دورتها الثانية والخمسين، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - وفي ٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وجه فيها الانتباه إلى مسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب القرار، وطلب إلى الممثل الدائم أن يبلغه بأية خطوات اتخذتها حكومته أو تنوي اتخاذها تنفيذاً للأحكام ذات الصلة من القرار.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٧، رد الممثل الدائم لإسرائيل بما يلي:

"لقد تم توضيح موقف إسرائيل من هذه القرارات في الردود السنوية المتتالية التي قدمتها إلى الأمين العام في السنوات الأخيرة، وآخرها المذكرة الشفوية التي قدمتها في ٣ أيار/ مايو. وتأسف إسرائيل لأن القرارات المتعلقة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ما زالت تغلب عليها مسائل سياسية لا صلة لها بالأعمال التي تتولى الأونروا مسؤوليتها، ومن ثم، فإنها تظل بعيدة عن الواقع الجديد في المنطقة. وعليه، فقد امتنعت إسرائيل عن التصويت على القرار ١٢٧/٥١ وصوتت ضد القرارات ١٢٤/٥١ و ١٢٦/٥١ و ١٢٨/٥١ و ١٢٩/٥١ و ١٣٠/٥١.

"وتمثل الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والفلسطينيين تقدماً "ملحوظاً" في إطار عملية السلام. وترى إسرائيل أن هذه العملية هي السبيل الوحيد لتحقيق مصالح تاريخية وسلام دائم بين الجانبين. بيد أنه لكي تكفل هذه العملية بالنجاح، لا بد من أن يمثل كلا الجانبين لالتزاماتهما بموجب الاتفاقات التي وقعا عليها. وتدعو إسرائيل الجانب الفلسطيني لأن يفي بالتزاماته ويستأنف مشاركته في المفاوضات بشأن جميع المسائل الانتقالية المعلقة والقضايا المتعلقة بالوضع الدائم.

"وترى إسرائيل أن بإمكان الأونروا أن تقوم بدور هام، في نطاق ولايتها الإنسانية، في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي المنشود في الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والفلسطينيين. ولذلك فإنها تتطلع إلى مواصلة التعاون وإقامة علاقة عمل جيدة مع الأونروا.

"وفي ضوء ما ذكر أعلاه، ترى إسرائيل أنه من الضروري أن توحّد الجمعية العامة القرارات المتعلقة بالأونروا في قرار واحد يتصل مباشرة بالمهام الإنسانية للوكالة. وسيكون ذلك أيضا متوافقا وضرورة ترشيد أعمال الجمعية العامة".

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥١، فقد حصل الأمين العام من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على المعلومات المتوافرة لديه عن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة. وكما جاء في تقارير سابقة بشأن هذا الموضوع، لا تشارك الوكالة في أية ترتيبات لعودة اللاجئين، كما أنها لا تشارك في أية ترتيبات لعودة الأشخاص النازحين الذين ليسوا مسجلين كلاجئين. وتستند معلوماتها إلى ما يرد إليها من اللاجئين المسجلين العائدين من طلبات لتحويل مستحقاتهم من الخدمات إلى المناطق التي عادوا إليها، وإلى ما يجري إثر ذلك من تصحيحات في سجلات الوكالة. ولا تكون الوكالة بالضرورة على علم بعودة أي من اللاجئين المسجلين الذين لم يطلبوا توفير خدمات لهم. وعلى حد علم الوكالة، فإنه فيما بين ١ تموز/ يوليه ١٩٩٦ و ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٧، عاد ٨٤١ لاجئا مسجلا لدى الوكالة إلى الضفة الغربية. وعاد ٢٥٢ إلى قطاع غزة. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض هؤلاء قد لا يكونون هم أنفسهم قد نزحوا في سنة ١٩٦٧، ولكنهم قد يكونون أفرادا من أسرة لاجئ مسجل نازح صاحبه لدى عودته أو لحقوا به فيما بعد. وبذا، فإنه إذا أخذ في الاعتبار التقدير الوارد في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/369)، فإن عدد اللاجئين النازحين المسجلين الذين تعلم الوكالة بعودتهم إلى الأراضي المحتلة منذ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ يبلغ نحو ٤٠٠ ١٦. ولا تستطيع الوكالة تقدير مجموع السكان النازحين الذين عادوا، وهي لا تحتفظ إلا بسجلات اللاجئين المسجلين، بل إن تلك السجلات نفسها، كما أشير إلى ذلك أعلاه، قد تكون غير مستوفاة، ولا سيما فيما يتعلق بمكان وجود اللاجئين المسجلين.

٥ - وفيما يتصل بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥١، يشير الأمين العام إلى تقرير المفوض العام للوكالة عن الفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ (A/52/13)، وإلى التقارير السابقة للمفوض العام فيما يتعلق بوصف المساعدة المستمرة والجارية التي تقدمها الوكالة إلى النازحين والذين هم في حاجة إلى المساعدة المستمرة.

— — — — —